

## أهمية تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

The importance of improving the FDI climate in achieving the SDGs

Algeria case study (2000-2017)

علاوي محمد لحسن<sup>1</sup> ، بورجلي خالد<sup>2</sup> ، بوروشة كريم<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر

<sup>2</sup> جامعة برج بوعريج، الجزائر

<sup>3</sup> جامعة جيجل، الجزائر

**ملخص:** تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، وذلك من خلال تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومن ثم دراسة دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير محفز على الاستثمار، وهو ما أدى إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي جعل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة جد محدودة وضعيفة، إن لم تكن منعدمة.

**الكلمات المفتاح:** استثمار أجنبي مباشر، مناخ الاستثمار، أهداف التنمية المستدامة.

**Abstract:** This study attempts to shed light on the role of the FDI direct foreign investment climate in achieving the Sustainable Development Goals in Algeria during the period (2000-2017) by analyzing the direct foreign investment FDI climate in Algeria, then appearing its role in achieving the SDGs. According to the study results, the FDI climate in Algeria is not encouraging for investments, the think that led to a weak FDI inflows, which has made the contribution of FDI to the SDGs very limited, if not non-existent.

**Keywords:** FDI, investment climate, SDGs.

## **I- تمهيد :**

تسعى البلدان والدول إلى بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية وتحقق بها أهدافا التنموية في شتي المجالات، و لتحقيق ذلك كان عليها أن تعمل على إنجاز و جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أول مصدر للتنمية الاقتصادية عموما والتنمية المستدامة خصوصا، وذلك من خلال توفير المناخ الأمثل الذي يشجع على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا سواء في الجانب الأمني أو السياسي أو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي بهدف مواجهة مختلف التحديات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقامت بعدة اصلاحات اقتصادية وقانونية ومؤسسية في هذا المجال، بهدف خلق المناخ الاستثماري المناسب لاستقطاب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من هنا تكمن أهمية البحث في إبراز مدى تأثير المناخ الاستثماري في الجزائر على تدفقات مختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا أهمية ودور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة. ومنه يتبادر إلينا التساؤل التالي:

### **ما مدى مساهمة المناخ الاستثماري الجزائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟**

#### **I.1- منهج الدراسة:**

لدراسة الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الموضوع في الجانب النظري بهدف تقديم مدخل نظري للدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي من أجل دراسة التأثيرات المختلفة لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر على أهداف التنمية المستدامة.

#### **I.2- أهداف البحث:**

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة المضيفة.
  - ✓ إبراز العلاقة بين التنمية المستدامة و الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - ✓ إبراز واقع المناخ الاستثماري الجزائري ومدى مساهمته في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

#### **I.3- الدراسات السابقة:**

**I.3.1- بولجيل كريمة، تقييم سياسة ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة (1990-2011)،** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2012-2013:

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة (1990-2011)، وإبراز تأثيره على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، وذلك من خلال تقييم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر في هذا المجال وترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات المتعلقة بتقييم المناخ الاستثماري. توصلت الباحثة إلى أن الحصيلة الجزائرية الاستثمارات الأجنبية والمحلية ضعيفة وهزيلة إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة.

**I.3.2- خوازم حمزة، فعالية الحوافز في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول النامية دراسة حالة الجزائر (2000-2010)،** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي، 2012-2010:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الحوافز المختلفة المقدمة إلى المستثمرين الأجانب على جذب وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية عموماً والجزائر خصوصاً خلال الفترة 2000-2010. توصل الباحث إلى ضعف ومحدودية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر رغم الامكانيات المتاحة.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تسليط الضوء على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بينما يمكن وجه الاختلاف مع الدراسات السابقة في محاولة هذه الدراسة ربط أهمية مناخ بالتنمية المستدامة.

#### 4.I- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في كونها تمت على الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2017.

#### 5.I- محاور الدراسة:

للإجابة على إشكالية دراستنا، سوف نتناول هذه المدخلات في ثلاثة محاور:

- المحور الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار.
- المحور الثاني: تقييم المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة (2000-2017).
- المحور الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض أهداف التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

### II. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار.

#### 1.II- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه.

##### 1.1.II- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر (المؤسسة)، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"<sup>1</sup>. وتكمن أهميته فيما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي.
- ✓ الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير.
- ✓ الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.
- ✓ الاستثمار الأجنبي يزيد من فرص العمل.

#### 2.1.II- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تقسم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى : محددات قانونية، محددات اقتصادية ومحددات سياسية<sup>3</sup>.

● **المحددات القانونية:** وتشمل وجود اطار قانوني يرسى لأسس تشريعية قانونية منظمة للنشاط الاقتصادي كافة، بحيث تتميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الاجراءات والتطبيقات العملية لتلك القوانين على أرض الواقع، كما لا بد أن يتسم الاطار القانوني بالتطور والمرونة التامة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

● **المحددات الاقتصادية:** تتمثل المحددات الاقتصادية في الأوضاع السائدة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر وأفاق تطويره. فتوفر البنى التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء، تلعب دور مهما ومؤثر ليس فقط في تحديد حجم الاستثمارات المستقطبة بل في توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

هذا بالإضافة إلى معدل التضخم وتقلبات أسعار الصرف، ومدى تطور الجهاز المصرفي، وحجم السوق المحلي، ومدى توفر المواد الأولية والعمالة السياحية.

● **المحددات السياسية:** إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وبنال رضا مواطني تلك الدولة، يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جلب المستثمرين ودفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقبل الاستثمار في أي دولة ما، إلا بعد أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها.

وعموما يمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاثة عناوين رئيسية وهي<sup>4</sup>: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، وتسيير الأعمال.

وبطبيعة الحال، فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات<sup>5</sup>.

## II. 2. ماهية مناخ الاستثمار.

### II. 2. 1- تعريف مناخ الاستثمار.

يعرف مناخ الاستثمار على أنه: "مجمّل الأوضاع والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية والمؤسسية السائدة في بلد، التي تؤثر في قرار الاستثمار"<sup>6</sup>.

### II. 2. 2. محددات مناخ الاستثمار.

هناك مجموعة من المحددات المشكلة للمناخ الاستثماري يمكن إيجازها فيما يلي<sup>7</sup>:

● **محددات اقتصادية:** وتشمل: الموارد الطبيعية والبنى التحتية المتاحة بالبلد، السياسات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، درجة المنافسة وحجم السوق.

● **محددات قانونية وسياسية:** تتمثل في: مختلف القوانين والقرارات التي تتخذها الحكومة والمتعلقة بالاستثمار، الاستقرار السياسي والأمني.

● **محددات اجتماعية:** تشمل: مستوى التعليم، التغيرات السكانية، قيم وقواعد السلوك، زيادة دور المرأة في المجتمع.

## II. 3- ماهية التنمية المستدامة.

### II. 3. 1- مفهوم وأهداف التنمية المستدامة.

تعرف التنمية المستدامة على أنها: "تلك التنمية التي تلي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"<sup>8</sup>. ويتمثل الهدف الأساسي والأمثل للتنمية المستدامة في التوفيق بين التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة<sup>9</sup>، كما تهدف إلى<sup>10</sup>:

- ✓ القضاء على الفقر بجميع أنواعه وأشكاله.
- ✓ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ✓ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ✓ ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدي الحياة للجميع.
- ✓ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ✓ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ✓ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعاملة الكاملة والمتنوعة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- ✓ إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- ✓ الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- ✓ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ✓ ضمان وجود أنماذ استهلاك وإنتاج مستدام.
- ✓ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره.
- ✓ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ حماية النظم الأيكولوجية وترميمها.
- ✓ التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

## II.3.2- أبعاد التنمية المستدامة:

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة طبقا لما ورد بأجندة القرن الحادي والعشرين في<sup>11</sup>:

- **البعد الاقتصادي:** تعني التنمية المستدامة في الدول الصناعية إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وكذا تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة. أما في الدول النامية فتعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.
- **البعد الانساني والاجتماعي:** تسعى التنمية المستدامة لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية في المناطق الريفية، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.
- **البعد البيئي:** التنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على سطح الأرض.

**البعد التقني والاداري:** هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض والضارة بطبقة الأوزون.

## II.3.4- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة.

يؤثر الاستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة من خلال تأثيره على أبعادها المختلفة، وذلك على النحو التالي<sup>12</sup>:

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في التنمية الاقتصادية:** يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية من خلال:

- ✓ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الصناعات المحلية، وهو ما يعني زيادة الصادرات وتحسن ميزان المدفوعات.
- ✓ تحسين بيئة العمل العامة ويقوي المنافسة.
- ✓ امتصاص جزء من البطالة.
- ✓ يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إحداث تنمية اقتصادية في البلد المضيف.

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في التنمية الاجتماعية:** يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاجتماعية عن طريق:

- ✓ خلق فرص جديدة للعمالة المحلية ومن ثم ارتفاع مستوى التوظيف، أي يساهم في الحد من البطالة.
- ✓ يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي وذلك نتيجة لما تقوم به الشركات المستثمرة من رصف بعض الطرق الخاصة بها، ومد شبكات الماء والكهرباء والاتصالات.

✓ يجد من استنزاف العقول البشرية في الدول النامية، إذ تجد العاملة الكفؤ الفرصة للعمل في مثل هذه الشركات بدلا من الهجرة إليها خارج البلاد.

✓ ومن هنا يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة ورفع الأجور ونتاج المزيد من المنتجات المتطورة التي تؤثر في الواقع الاجتماعي للبلد المضيف.

❖ **الاستثمار الأجنبي والبعد البيئي:** لا ريب أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا على البيئة، تشمل أو تتمثل في الأخطار البيئية كالتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية التي تنعكس على التنمية الاقتصادية، ولذلك فمن دون اطار بيئي منظم فإن التحرر الاقتصادي سيسرع من عملية التحلل البيئي. لذا تم وضع سياسات تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتبنى ممارسات صديقة للبيئة.

### III. تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

#### III.1- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر:

##### III.1.1. الاجراءات المتخذة لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

أولا: الإطار القانوني:

أصدرت الجزائر منذ الاستقلال عدة قوانين للاستثمار بهدف تشجيعه، وسنتناول في هذا الصدد القوانين الخاصة بالاستثمار الصادرة في الفترة (2000-2013).

#### ❖ الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006:

إن أهم ما جاء في الأمر 03-01 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وألية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية و الجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي<sup>13</sup>:

✓ المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.

✓ إلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص.

✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شبك وحيد ضمن الوكالة يضم الإيرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.

#### ❖ الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009: يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و أهم ما ورد

فيه ما يلي: "لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51 ٪ على الأقل من رأس المال الاجتماعي، و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء"<sup>14</sup>.

#### ❖ القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار: ويهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق

على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات<sup>15</sup>.

كما تضمنت قوانين المالية لسنوات 2010، 2011، 2012 و 2013 عدة تحفيزات، وكانت أغلبها تحفيزات جبائية<sup>16</sup>.

ثانيا: الإطار الاقتصادي.

في هذا الصدد قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية خلال الفترة 2000-2013، وتبنت عدة برامج تنمية<sup>17</sup>:

✓ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004): خصص له مبلغ 525 مليار دينار أي ما يقارب 7 مليار دولار.

✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): وهو برنامج مكمل لسياسة الانعاش الاقتصادي، وقدر الغلاف المالي للبرنامج بـ 74202 مليار دينار، أي ما يعادل 60 مليار دولار.

✓ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014): خصص له مبلغ قدر بـ 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار.

✓ المخطط الخماسي (2015-2019)<sup>18</sup>: برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار.

هدفت هذه البرامج إلى <sup>19</sup>.

- تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ثالثا: الإصلاحات البنكية.

أقرت الجزائر حزمة من الإصلاحات في القطاع البنكي، وتمثلت في إصدار قانون النقد والقرض في سنة 1990، ثم الأمر 11-03 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل بالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل لقانون النقد والقرض، ومن أهم الإصلاحات البنكية ما يلي <sup>20</sup>:

✓ إنشاء مجلس النقد والقرض.

✓ إعطاء صلاحيات أكبر لبنك الجزائر.

✓ تحرير القطاع البنكي.

رابعا: الإصلاحات المؤسسية:

أما في الجانب المؤسسي، أنشأت الجزائر عدة وكالات تهدف إلى ترقية وتدعيم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وهي:

✓ وكالة دعم وترقية الاستثمارات 1993.

✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2001.

✓ المجلس الوطني للاستثمار 2006.

الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار.

### III. 2- تحليل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

على الرغم من اجراء الجزائر للعديد من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر بقيت ضعيفة، فهي التي لم يتجاوز سقف 3 ملايين دولار رغم الامكانيات المتاحة التي تتوفر عليها الجزائر، وهذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	280,1	1107,9	1065	633,7	881,9	1081,1	1795,4	1661,8	2593,6

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2746,4	2264	2571	1499	1691	1506,7	-584	1635	1203

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات، تقارير إحصائية، منشورة على الموقع:

[www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الفترة (2000-2008) شهدت استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي فاقت قيمتها المليار دولار، وبلغ متوسط حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة 1233,38 مليون دولار، ويرجع ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة إلى <sup>21</sup>:

✓ الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات.

✓ بيع الجزائر لرخص الجبل الثالث للهاتف وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار.

أما الفترة (2009-2017) فقد شهدت تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بسبب: تطبيق القاعدة 49-51 التي تضمنها قانون المالية لسنة 2009، وكذا تراجع الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة بسبب فضائح الفساد المتعلقة بشركة سوناطراك<sup>22</sup>، وعموماً يعد تفشي الفساد ثاني عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 12,8٪ بعد البيروقراطية 18,9٪<sup>23</sup>.

### III. 3- تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

هناك العديد من المؤشرات الدولية التي تقيس مدى جاذبية الاستثمارات، وسيتم التطرق إلى المؤشرات التالية:

✓ مؤشر سهولة أداء الأعمال.

✓ مؤشر التنمية البشرية.

✓ مؤشر الحرية الاقتصادية.

✓ مؤشر الشفافية.

✓ مؤشر التنافسية العالمي.

أولاً: مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من عشر مؤشرات فرعية (تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود، وأخيراً تصفية النشاط التجاري). يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.

جدول رقم (02): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2009-2017).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر الرئيسي	134	136	143	148	151	153	154	163	156

المصدر: [arabic.doingbusiness.org](http://arabic.doingbusiness.org)

يظهر تقرير البنك الدولي بأن مناخ الأعمال في الجزائر يتصف بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلاً عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها<sup>24</sup>.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر في تراجع مستمر حسب هذا المؤشر، فقد تراجعت بـ 32 درجة ما بين سنة 2009 وسنة 2018، وهذا رغم الإصلاحات التي قامت بها.



## ثانيا: مؤشر التنمية البشرية:

يصدر عن مؤسسة التنمية البشرية منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة والتعليم ومعدل دخل الفرد).

### - دليل المؤشر:

- أكبر من 80٪: مؤشر تنمية عال.
- من 50٪ إلى 79٪: مؤشر تنمية بشرية متوسط.
- أصغر من 50٪: مؤشر تنمية بشرية منخفض.

جدول رقم (03): ترتيب الجزائر في مؤشر التنمية البشرية للفترة (2009-2017).

السنوات	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	الملاحظة
2009	0,671	83	تنمية بشرية متوسطة
2010	0,677	84	تنمية بشرية متوسطة
2011	0,698	96	تنمية بشرية متوسطة
2012	0,713	93	تنمية بشرية متوسطة
2013	0,717	93	تنمية بشرية متوسطة
2014	0,736	84	تنمية بشرية متوسطة
2015	0,749	83	تنمية بشرية متوسطة
2016	0,752	83	تنمية بشرية متوسطة
2017	0,754	85	تنمية بشرية متوسطة

المصدر: التقارير السنوية للتنمية البشرية من سنة 2010 إلى سنة 2018 متاحة على الموقع:

[www.undp.org](http://www.undp.org) -

يظهر الجدول رقم (03) تطور التنمية البشرية في الجزائر، ويلاحظ تحسن في قيمة المؤشر في سنة 2017 أين بلغ 0,754، غير أن الجزائر تراجعت في الترتيب العالمي بمرتبتين ما بين سنة 2009 وسنة 2017، وصنفت الجزائر خلال الفترة (2009-2017) ضمن الدول المتوسطة في التنمية البشرية.

### ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدره معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت" لغرض قياس درجة التصديق التي تمارسه السلطة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد.

يعتمد هذا المؤشر على 10 عوامل متمثلة فيما يلي<sup>25</sup>:

- ✓ السياسة التجارية ( معدل التعريف الجمركية و وجود حواجز غير جمركية).
- ✓ وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات).
- ✓ حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.

- ✓ السياسة النقدية (مؤشر التضخم).
- ✓ تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ وضع القطاع المصرفي و التمويل.
- ✓ مستوى الأجور و الأسعار.
- ✓ حقوق الملكية الفردية.
- ✓ التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.
- ✓ أنشطة السوق السوداء.

وتتمتع هذه المكونات أوزانا متساوية، و يتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، و الذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

- ✓ (80-100): حرة.
- ✓ (70-79,9): حرة إلى حد كبير.
- ✓ (60-69,9): حرة إلى حد ما.
- ✓ (50-50,9): غير حرة لحد كبير.
- ✓ (0-49,9): مقموعة.

جدول رقم (04): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2009-2017).

السنوات	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	دليل المؤشر
2009	56,6	107	غير حرة لحد كبير
2010	56,9	105	غير حرة لحد كبير
2011	52,4	132	غير حرة لحد كبير
2012	51	140	غير حرة لحد كبير
2013	49,5	145	مقموعة
2014	50,08	146	غير حرة لحد كبير
2015	49,2	157	مقموعة
2016	50, 1	154	غير حرة لحد كبير
2017	46,5	172	مقموعة

المصدر: [heritage.org/index](http://heritage.org/index)

من خلال الجدول رقم (04)، تلاحظ أن الجزائر احتلت مراتب متأخرة ضمن هذا المؤشر خلال الفترة من 2009 إلى 2017، وتراجع ترتيبها ب 65 درجة من سنة 2009 (أين كانت تحتل المرتبة 107 من أصل 183 دولة) إلى سنة 2017 (أصبحت تحتل المرتبة 172 من أصل 180 دولة)، وصنفت خلال سنة 2017 ضمن الدول التي تنعدم بها الحرية الاقتصادية.

رابعا: مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة و درجة المعاناة التي تعتريهم في تنفيذ مشاريعهم، و تمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر الضبابية لأول مرة، ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3

ممسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل. و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية<sup>26</sup>.

جدول رقم(05): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية للفترة (2009-2017).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر الرئيسي	111/178	105/180	112/180	105/174	94/175	94/174	94/175	94/175	94/175

المصدر: [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الجزائر تصنف ضمن الدول عالية الفساد، وهذا يدل أن الجزائر وحسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية الفساد.

خامسا: مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 1979، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمارات وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية. يتكون هذا المؤشر من مؤشرين (مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال التنافسية)، ويقيس المؤشرين قدرات الاقتصادات العالمية على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط والطويل. يظهر الجدول الموالي ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي للفترة (2009-2017):

جدول رقم (06): ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2009-2017).

السنوات	المؤشر الرئيسي		المتطلبات الرئيسية		معززات الكفاءة		عوامل الابتكار والتطور		مرحلة التنمية
	الترتيب	التنقيط	الترتيب	التنقيط	الترتيب	التنقيط	الترتيب	التنقيط	
2011-2010	3,95	83	4,4	61	3,3	117	2,9	122	انتقالية بين 1 و 2.
2011-2010	4	86	4,3	80	3,5	107	3	108	انتقالية بين 1 و 2.
2012-2011	4	87	4,4	75	3,4	122	4,3	136	انتقالية بين 1 و 2.
2013-2012	3,7	110	4,2	89	3,1	136	2,3	144	انتقالية بين 1 و 2.
2014-2013	3,8	100	4,3	92	3,2	133	2,6	143	انتقالية بين 1 و 2.
2015-2014	4,1	79	4,6	65	3,3	125	2,9	133	انتقالية بين 2 و 3.
2016-2015	4,0	87	4,4	82	3,4	117	3,0	124	انتقالية بين 1 و 2.
2017-2016	4,0	87	4,3	88	3,6	110	3,1	119	انتقالية بين 2 و 3.
2018-2017	4,1	86	4,4	82	3,7	102	3,1	118	انتقالية بين 2 و 3.

المصدر: [www.weforum.com](http://www.weforum.com)

يوضح تقرير التنافسية العالمي لسنة 2017-2018 تراجع الجزائر إلى المرتبة 86 عالميا من بين 137 مقارنة مع المرتبة 83 من بين 144 دولة خلال العام 2010-2011، حيث أن كل من: البيروقراطية والفساد وصعوبة التمويل وعدم استقرار السياسات والتضخم ومعدلات الضرائب هي أهم المشاكل التي تواجه رجال الأعمال في الجزائر.

IV. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض أهداف التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

1.IV-نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في الجزائر.

يشكل مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي، مدخلا لدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر، والجدول الموالي بين ذلك:

الجدول رقم (07): نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: نسبة مئوية.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

1.54	1.24	1.57	1.12	1.03	0.93	1.87	2.03	0.51	FDI/GDP %
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
0.71	1.01	-0.32	0.70	0.80	0.71	1.28	1.42	2.00	FDI/GDP %

المصدر: البنك الدولي.

من خلال الجدول رقم (07)، نلاحظ ضعف مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، فهو لم يتعد نسبة 3%، وذلك راجع إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### 2.IV- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات :

يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة الانتاجية المحلية، وذلك نتيجة مساهمته في نقل التكنولوجيا الانتاجية، وهو ما يعني زيادة الصادرات المحلية نحو الخارج. وبالعودة إلى الجزائر، نجد أنها سعت لتطوير القطاعات الانتاجية خارج قطاع المحروقات لكنها لم تفلح في ذلك، والجدول الموالي يظهر ذلك:

الجدول رقم (08): تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون دينار.

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
5095020	4214163	3979001	3421548	2337448	1902053,5	1501194,9	1480335,8	1657215,6	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات
2.45	2.19	2.09	1.94	2.19	2.73	3.95	3.47	2.73	نسبتها من إجمالي الصادرات
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
3857097	3286589	3795139	4813520	5105800	5548330	5374131	4333587	3347636	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات
3.95	4.29	4.29	2.16	0.95	0.37	2.80	2.62	2.31	نسبتها من إجمالي الصادرات

المصدر: البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 5% طول فترة الدراسة، وذلك راجع إلى سيطرت قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية، كما أن أغلب الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر كانت تستهدف قطاع المحروقات، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في ترقية الصادرات الجزائرية.

#### 3.IV- الأثر على التشغيل:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة، وهو ما يساهم في خفض معدلات البطالة، وبالتالي القضاء على الفقر. إلا أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم يساهم في القضاء على البطالة، وذلك بسبب ضعف مناصب الشغل في المشاريع الأجنبية، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية ساهمت بنحو 11% أي ما يعادل 133583 وظيفة مستحدثة من إجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهو ما يعكس تواضع أو محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المساهمة في سوق الشغل المحلي.

#### 4.IV- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، و ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدي الحياة للجميع.

يعد الأمن الغذائي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها، فهو يهدف إلى تلبية حاجيات المجتمع دون اللجوء إلى الخارج. وللوصول إلى الهدف المنشود يتطلب على الدولة تحقيق تنمية زراعية متكاملة ومتطورة.

وقد سعت الجزائر لتحقيق أمنها الغذائي من خلال إجراءات واصلاحات فلاحية تهدف إلى النهوض بالقطاع الزراعي، ومن بين هذه الاجراءات محاولة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الزراعية. غير أنها لم تغلح في ذلك، فمساهمة الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي لم يتجاوز 2% خلال الفترة (2002-2017)، وهذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة (2002-2017).

القطاع	الزراعة	البناء	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الاتصالات
نسبة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر%	0,23	3,28	81,37	0,54	0,75	5,09	5,20	3,55

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

أما بالنسبة لقطاع التعليم، فقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لهذا القطاع في مختلف المستويات، وفي هذا الصدد قامت بإنشاء آلاف المؤسسات التربوية والجامعية، كما تفرض إلزامية التعليم ومجانيته.

وما يلاحظ عن قطاع التعليم في جميع أنواعه هو انعدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذا القطاع، بحيث لم يسجل ولا مشروع تعليمي واحد في هذا الصدد (أنظر الجدول رقم (09)).

#### 5.IV- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

تتوفر الجزائر على ثروة مائية تقدر بنحو 18 مليار متر مكعب، منها 10,5 مليار متر مكعب سطحية و 7,5 مليار متر مكعب جوفي<sup>27</sup>. لكن الموارد المائية الجوفية أصبحت مهددة في ظل التوجه نحو استغلال الغاز الصخري، فالجزائر تتوفر على 4,94 تريليون قدم مربع كاحتياطيات<sup>28</sup>، ولاستغلال هذه الاحتياطيات تستخدم الدول تقنية التكسير الهيدروليكي وذلك بحفر الآبار رأسيا ثم أفقيا مع استخدام الماء والمواد الكيميائية وخليط الرمل<sup>29</sup>، وهو ما سيؤدى إلى تسرب المياه الملوثة بالمواد الكيماوية إلى باطن الأرض، وهذا ما يعني تلوث المياه الجوفية.

وكما تمت الإشارة إليه سابقا فإن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة نحو قطاع الطاقة، وبالتالي فإن منح تراخيص استغلال الغاز الصخري في الجزائر سيؤدي إلى تلوث المياه الجوفية، أي هدر ثروة لا تقدر بثمن.

كما تجدر الإشارة إلى انعدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لقطاع المياه وخدمات الصرف الصحي وذلك راجع إلى انعدام العوائد في هذا القطاع، بالإضافة إلى أن الدولة هي التي تتكفل بكل ما يخص الموارد المائية لأنها تعتبر قطاع من القطاعات الاستراتيجية.

#### خاتمة:

يكتسي الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في الاقتصاد الحديث، فهو يعد مصدرا للتمويل بغية بناء اقتصاد حقيقي يحقق تنمية مستدامة. لذا تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على التنمية المستدامة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- ✓ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا في تحقيق التنمية المستدامة إذا تبنت الدولة استراتيجية ترمي إلى ذلك.
- ✓ أظهرت المؤشرات المتعلقة بتقييم المناخ الاستثماري، بأن المناخ الاستثماري في الجزائر غير مشجع على الاستثمار، وهو ما أدى إلى ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم تتجاوز 3 ملايين طوال فترة الدراسة.
- ✓ على الرغم من أن الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات والإجراءات الهادفة في مجملها إلى تحسين مناخ الاستثمار، إلا أن تلك الإصلاحات لم تؤتي أكلها، وذلك راجع عدم توفر بيئة المشروع الاستثماري المناسبة، أي عدم توفر الظرف أو البيئة المحفزة على الاستثمار، وهو ما يتجلى في مختلف المجالات:
- فمن الناحية السياسية والأمنية، نجد أن الجزائر لا تزال تعاني من عدم الاستقرار السياسي كما أن نظام الحكم هو غير ديمقراطي، أما في الجانب الأمني فالحدود الجزائرية تشهد صراعات، بالإضافة إلى التهديدات الإرهابية. وهي عوائق غير محفزة على الاستثمار.
- أما من الناحية الاقتصادية، فنجد عدم الاستقرار على المستوى الكلي وذلك نتيجة ارتباطها بالقطاع النفطي، بالإضافة إلى تفشي الفساد داخل القطاعات الاقتصادية خاصة الاستراتيجية. أما المنظومة المصرفية فهي لا تقدم الخدمات البنكية الدنيا المطلوبة منها ولم تطورها، وذلك نتيجة سيطرت القطاع العام (يعد أحد أهم أسباب عدم تطورها)، بالإضافة إلى ممارسات بنك الجزائر خاصة فيما يتعلق بعمليات تحويل النقد الأجنبي والتي تتصف بالتعقيد والصرامة الشديدة. وهو ما يدفع المستثمرين إلى النفور من الاستثمار في الجزائر.
- أما الظروف القانونية، فنجد عدم استقرار القوانين في مختلف المجالات، حيث تمتاز الجزائر بكثرة إصدار القوانين، في حين الاشكال يتمثل في الذهنيات التي تتعامل مع تلك القوانين (عدم احترامها). وهو ما يعني عدم ثقة المستثمر في المنظومة القانونية الجزائرية.
- وبالعودة للجانب الاجتماعي، فنجد أن المواطن الجزائري يختص بالاتكالية على الدولة (نتيجة السياسة الاجتماعية للدولة) وهو ما أدى إلى غياب ثقافة العمل والابتكار لديه، وبالتالي غياب أو محدودية العنصر البشري المحفز للاستثمار الأجنبي. بالإضافة عدم وجود عادلة اجتماعية في الجزائر وهو ما أثر سلبا على مردودية العامل. وبالتالي تخوف المستثمر الأجنبي من عدم توفر العمالة الكفؤ لإنجاز استثماره.

- أما فيما يتعلق بالجانب الإداري والمؤسسي، فنجد أن البيروقراطية والمحسوبية والفساد تنخر الإدارة الجزائرية، كما أن المؤسسات الاستثمارية المنشأة هي مؤسسات معطلة للاستثمار الأجنبي أكثر من تحفيزه، وذلك راجع إلى تعقيدات الإجراءات التي تفرضها على المستثمر الأجنبي، كما أنها مرافقتها للاستثمارات الأجنبية تميزية فهي ترافق استثمارات أجنبية (خاصة ببعض الدول)، دون غيرها. وهذا ما يعني خوف المستثمر من العوائق الإدارية والمؤسسية.

✓ لم تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك نتيجة ضعف تدفقها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيطرت قطاع المحروقات على أغلب الاستثمارات الأجنبية الواردة، بل على العكس يمكن أن تؤدي إلى تدمير بعض أهداف التنمية المستدامة (الماء مثلا) إن لم تبني استراتيجية اقتصادية وبيئية تصب في خدمة أهداف وأبعاد التنمية المستدامة. على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية بهدف تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفعيل لخدمة أهداف وأبعاد التنمية المستدامة:

✓ قبل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يتعين على الجزائر بناء اقتصاد حقيقي وقوي ينطلق من تكوين وتطوير العنصر البشري الذي هو عصب أي بناء اقتصادي، ويرتكز على توجيه القرار السياسي نحو خدمة القرار الاقتصادي وليس العكس، وينتهي ببناء دولة مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

✓ بناء استراتيجية استثمارية واضحة المعالم وطويلة المدى، بهدف خلق مناخ استثماري جذاب واستقطاب أكبر حجم من الاستثمارات، وذلك من خلال تأهيل العنصر البشري الجزائري وبناء إدارة فعالة وتوفير البنية التحتية اللازمة، مع تفعيل القوانين ومنح صلاحيات أكثر للمؤسسات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، وتقديم ضمانات أكبر للمستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى القضاء على الفساد الذي يعد أكبر عقبة تواجه المستثمر الأجنبي.

✓ تنوع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجيهها نحو خدمة مختلف القطاعات، من أجل تحقيق تنمية مستدامة متكاملة وشاملة، وذلك من خلال توجيه الاستثمار الأجنبي نحو قطاع الزراعة بهدف تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى قطاع الصناعة وذلك بغية تفعيل الجهاز الانتاجي. دون أن ننسى القطاع السياحي الذي يمكن أن يوفر سوقا تشغيليا واسعا.

✓ ضرورة تطوير أو الرفع من كفاءة المنظومة المصرفية في الجزائر من خلال تحديث وتحسين نشاطات البنوك، ومواكبتها للمعايير الدولية الحديثة (لجنة بازل 1 و2)، وفتح القطاع البنكي أمام الخواص سواء المحلي أو الأجنبي بهدف خلق تنافسية أكبر بين القطاعين العام والخاص.

✓ انضمام الجزائر إلى تكتلات اقتصادية، مما يساعدها أو يسهل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## - الإحالات والمراجع :

- <sup>1</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006 ص 251.
- <sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الاردن، 2011، ص 190-191.
- <sup>3</sup> Unctad, world investment raport, Investment trade and International policy Arrangement , New York and Geneva , 1996b, p 88 .
- نقلا عن: خوازم حمزة، فعالية الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية -دراسة حالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة الوادي، الجزائر، 2012-2013، ص 49.
- <sup>4</sup> حسان خضطر، الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا-، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 7.
- <sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 7.
- <sup>6</sup> زعباط عبد الحميد، تحسين مناخ الاستثمار الخاص -حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي ببيشار، الجزائر، 2005، ص 10.
- <sup>7</sup> بولجمل كريمة، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990-2011، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 34-42.
- <sup>8</sup> رحالي حجيل، التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 17، ديسمبر 2014، ص 162.
- <sup>9</sup> نورة بن وهبة، إشكاليات التنمية المستدامة على مستوى مؤسسات القطاع العام المؤسسة الجزائرية نموذجاً: من الاشكاليات إلى الحلول، مجلة مدرات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات - الجزائر، المجلد 1، العدد 1، جوان 2017، ص 47.

- <sup>10</sup> الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وثيقة ختامية لمؤتمر قيمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، الدورة السبعون، نيويورك، الولايات المتحدة، ديسمبر 2015، ص ص 17-18، متاح على الرابط التالي:  
[https://www.psa.gov.qa/ar/media1/events/Documents/ArabicStatistics16/Sustainable\\_Development\\_Agenda\\_2030\\_AR.pdf](https://www.psa.gov.qa/ar/media1/events/Documents/ArabicStatistics16/Sustainable_Development_Agenda_2030_AR.pdf) voir le : 01/10/2019
- <sup>11</sup> رحالي حجيلة، مرجع سابق، ص ص 165-166.
- <sup>12</sup> علي شاكور جواد، الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية المستدامة، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص ص 26-28. متاح على الرابط:  
<http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017/06/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%84%D9%8A-1.pdf> voir le : 04/10/2019.
- <sup>13</sup> منصوري الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 89.
- <sup>14</sup> المادة 58 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، 2009.
- <sup>15</sup> المادة رقم 01 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46، 2016.
- <sup>16</sup> أنظر كل من :
- المواد: 15، 18 من قانون المالية لسنة 2010.
  - المواد: 05، 10 من قانون المالية لسنة 2011.
  - المادة 66 من قانون المالية لسنة 2012.
  - المواد: 05، 36 من قانون المالية لسنة 2013.
- <sup>17</sup> عامر حبيبة، انعكاسات سياسات الاستثمار العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من 2001-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015، جامعة بشار، ص ص 19-21.
- <sup>18</sup> <http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html> le 11/02/2018.
- <sup>19</sup> بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9-2013، جامعة الشلف، الجزائر، ص 46.
- <sup>20</sup> للمزيد أنظر: بولحجل كريمة، مرجع سابق، ص ص 77-81.
- <sup>21</sup> بوراوي ساعد، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص ص 102-103.
- <sup>22</sup> جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية (2000-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة الجزائر، 2014-2015، ص 363.
- <sup>23</sup> World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2016-2017, p 96.
- <sup>24</sup> ربحان الشريف، وهوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص 88.
- <sup>25</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، ص 80.
- <sup>26</sup> المرجع نفسه، ص 88.
- <sup>27</sup> Morgan Mozas & Alexis Ghosn, État des lieux du secteur de l'eau en Algérie, IPAMED - Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen, Paris - France, Octobre 2013, P 3. sur:  
[https://www.pseau.org/outils/ouvrages/ipemed\\_etat\\_des\\_lieux\\_du\\_secteur\\_de\\_l\\_eau\\_en\\_algerie\\_2013.pdf](https://www.pseau.org/outils/ouvrages/ipemed_etat_des_lieux_du_secteur_de_l_eau_en_algerie_2013.pdf) voir le: 01/10/2019.
- <sup>28</sup> الحادي نجوية وحاجي مأمون وجعيد بن يعقوب، عصر الغاز الصخري، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2014، ص 126.
- <sup>29</sup> جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النفط العربي، أبوظبي، الامارات العربية، 2015، ص 3.